

سابقاً

ب

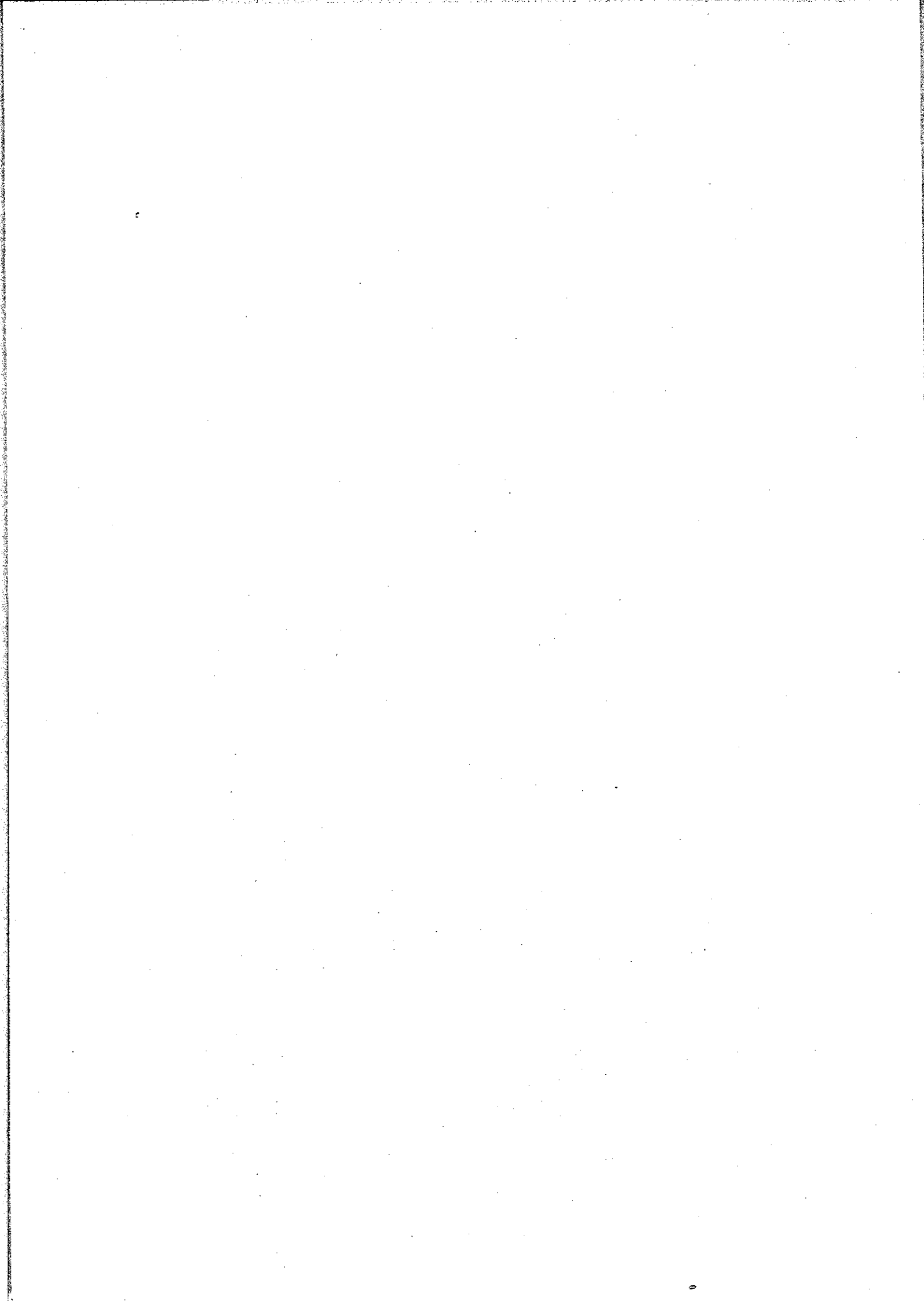
١٣٢٦

احد ائمه النورسي ربهوشي امام عيسى بن علي بن فضال - تاريخ وقف

١٢٣١

١٥ من شهر جمادى الاولى
الدكتورها شمس محمد الملاح
عميد كلية الآداب

رسائل تدارك السلطنة في الدولة
العربية الإسلامية



* تمهيد :

ان وجود قواعد محددة تتولى تنظيم تداول السلطة السياسية بين الحكام بصورة سليمة يعتبر من خير السبل التي تضمن الهدوء والاستقرار في الدولة . لذا فقد حرصت شتى الدول منذ بداية ظهورها وحتى الوقت الحاضر على تعيين القواعد التي تنظم تداول السلطة بين حكامها . وقد اختلفت هذه القواعد من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة الفلسفة والنظام الذي كان يسود في كل منها . الا أنه يمكننا تمييز ثلاثة أنماط رئيسية من أساليب تداول السلطة في مختلف الدول وهي : -

١. الوراثة : وهي تقضي بانتقال السلطة من الحاكم إلى ورثته من بعده ، قياساً على انتقال المال من الميت إلى ورثته . ويشيع هذا الاسلوب في انتقال السلطة في الأنظمة الملكية .

٢. التعيين : وذلك بأن يختار الحاكم في حياته من يخلفه في منصبه بعد مماته بغض النظر عن صلة القرابة التي تربطه بذلك الشخص .

٣. الانتخاب في ظل هذا الاسلوب ، يترك للشعب . أو لطبقة من طبقاته ، أوفئة من فئاته ، أن ينتخبوا من يتولى حكمهم ، اما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ، وغالباً لفترة محدودة من الزمن كما هو شائع في ظل الانظمة الديمقراطية (١) .

ويلاحظ أن تداول السلطة في الدولة العربية الاسلامية لم يخرج عن هذه الأساليب الثلاثة بصورة اساسية كما سيتضح من دراسة تطور الحياة السياسية العربية في الجاهلية والاسلام والتي سنقدم لها ببذة مختصرة عن تداول السلطة في القبيلة العربية لانها تشكل الخلفية التاريخية للدولة العربية الاسلامية . ثم نوضح كيف نشأت هذه الدولة على يد الرسول محمد لنتقل بعد ذلك إلى مناقشة الاساليب التي انتقلت فيها السلطة الى الخلفاء الراشدين بشكل منفصل ، وذلك لانها اتخذت بمثابة السوابق القانونية التي استندت اليها العصور التالية في رسم تصوراتها المثالية عن الدولة الاسلامية . كما سنعرض للكيفية التي عهد فيها معاوية بن أبي سفيان لابنه يزيد بمنصب الخلافة لانها شكلت سابقة سياسية استند اليها الخلفاء من بعده لجعل الخلافة منصباً وراثياً وحتى نهاية الدولة العثمانية .

ويلاحظ أن العديد من الكتاب القدامى والمعاصرين قد كتبوا عن الخلافة وما يتفرع عنها من مباحث ؛ ولكن لم يكرس أحد منهم - على ما يبدو - جهده لمعالجة موضوع

(١) غالي ، بطرس ، مبادئ العلوم السياسية ، مصر ١٩٦٢ ، ص ٣٧٣ - ٣٧٥ ، الجرف طيبة ،

نظرية الدولة ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٣٥١ - ٣٥٩ .

تداول السلطة بشكل مستقل . وبأسلوب نقدي مقارن على ضوء ما هو مقرر في القانون الدستوري والعلوم السياسية ، مما يفسح المجال لهذا البحث أن يلقي مزيداً من الأضواء على هذا الجانب الخطير من حياة الدولة العربية الإسلامية :

* تداول السلطة في القبيلة :

لقد كان العرب يشترطون في من يتولى رئاسة القبيلة ، إضافة إلى شرط النسب الرفيع ، أن يتحلى ببعض الصفات الاخلاقية العالية : كالحكمة والشجاعة والكرم . فان توفرت هذه الشروط في ابن شيخ القبيلة ، اختير لتولي الرئاسة بعد آبيه . وان لم تتوفر انتخبوا من تتوفر فيه هذه الاوصاف أو أعلى نسبة منها من بين أفراد القبيلة وبذلك يكونون قد تبنوا طريقة الانتخاب من بين سائر الطرق (٢) .

ويرى الدكتور العلي : ان العرب لم تكن تفضل أن يخلف الأبن أباه لما قد يجره ذلك من تقرير مبدأ الوراثة في الرئاسة وما قد يؤديه من تقييد حرية البدوي . وليس في تاريخ العرب قبل الاسلام أكثر من أربع أسر تتابع فيها أربعة أحفاد بالتعاقب على الرئاسة «(٣)» . ويعلق المستشرق مونتغمري وات على تفضيل العرب للانتخاب في تداول السلطة بقرله : «وهكذا يكون العرب باعترافهم بالفضائل الاخلاقية ، وقدرتهم على تمييز هذه الفضائل قد حققوا نوعاً من المزج بين الارستقراطية والمساواة ، فاعترفوا بحكم الافضل ، مع تأكيد المساواة بين جميع الناس » (٤) .

* السلطة في عهد الرسول :

وحيثما ظهرت الدعوة الاسلامية في مكة (٦١٠ م) وانطلق الرسول يدعو الناس إلى الايمان بوحداية الله والتسليم بانه رسول الله اليهم ، وان عليهم تبعاً لذلك أن يسمعوا له ويطيعوا عملاً بأوامر الله المتمثلة في كلمات القرآن : «واطيعوا الله ورسوله» (٥) ، «من يطع

(٢) العلي . صالح أحمد . محاضرات في تاريخ العرب . بغداد ١٩٥٥ . ص ١٣٦ .

(٣) المرجع نفسه . ص ١٣٦ .

(٤) وات . مونتغمري . محمد في مكة «تعريب شعبان بركات» بيروت بلا تاريخ . ص ٥٠ .

(٥) سورة آل عمران : ١٣٢ .

الرسول فقد أطاع الله» (٦). ادرك الذين آمنوا به أن من مستلزمات إيمانهم أن يسلموا قيادتهم له ويخضعوا لأوامره في شتى المجالات. وقد عمق القرآن هذا الإدراك بسرده لقصص بعض الأنبياء السابقين الذين كانوا قادة وملوكاً لشعوبهم مثل موسى وداؤد وسليمان حيث حكموا شعوبهم حكماً مثالياً طبقاً لأوامر الله بعكس الحكام الفاسدين الذين خرجوا على أوامر ربهم وحكموا شعوبهم بناء على أهوائهم ورغباتهم فضلوا وأضلوا قومهم. وقد مثل القرآن لهذا النوع من الحكام بفرعون الذي عصى نبي الله موسى واضطهده (٧).

إن هذه العقيدة التي تربط الخضوع السياسي باليقين الديني قد ساعدت الرسول كثيراً على تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة وتولي الرئاسة فيها بعد أن قبل زعماء الأوس والخزرج الدعوة الإسلامية واتفقوا مع الرسول على الهجرة من مكة إلى المدينة مع أتباعه المكين في بيعة العقبة الثانية في سنة ٦٢٢ م .

لقد خضع المؤمنون من الأوس والخزرج لزعامة الرسول بحكم إيمانهم الديني وخضع له سياسياً بتبعية أفراد الأوس والخزرج من غير المؤمنين تضامناً مع قومهم ورؤسائهم كما تقضي بذلك التقاليد القبلية . أما اليهود فقد احترموا زعامة الرسول ولم يملنوا المعارضة ضدها مراعاة لقواعد التحالف التي تربطهم بالأوس والخزرج إضافة إلى أنهم لم يروا في زعامة الرسول خطراً يهدد وجودهم الاقتصادي والسياسي والديني في البداية . بل ربما ظنوا أن زعامة الرسول ستفيد في تحقيق الأمن والاستقرار في المدينة (٨) .

وهكذا نجح الرسول في تسلم رئاسة الدولة الناشئة . وراح القرآن يحث الناس على الالتزام بطاعة الرسول وعرض مشاكلهم وخلافاتهم عليه لحلها في العديد من الآيات . نحر قوله : « فأن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٩) . « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » (١٠) « وان أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك ، فان تولوا فاعلم انما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وأن كثيراً من الناس لفاسقون ، افحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يرفقون » (١١)

(٦) سورة النساء : ٨٠ .

(٧) سورة القصص : ٣٠ - ٤٠ . سورة ص : ١ - ٤٠ . سورة الأنعام : ١٠ - ١١ .

(٨) راجع مقالنا : نشأة دولة المدينة في يثرب - مجلة الجامعة . الموصل . ١ آذار ١٩٧٢ ص ٥٥ - ٦٠ .

(٩) سورة النساء : ٥٩ .

(١٠) سورة النساء : ٦٥ .

(١١) سورة المائدة : ٤٩ - ٥٠ .

يستنتج مما تقدم آنفاً أن الرسول قد استند في تأسيس سلطاته السياسية على اختيار الله له باعتباره رسول الله اليهم. ولكن قيمة هذا المستند كانت ستبقى نظرية بحتة لولا نجاحه في اقناع الناس بالايان بدعوته ، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تنشأ جماعة ولادولة ولا سلطة سياسية. ومن ثم يمكننا القول أن ايمان الناس بالرسول ودعوته وقبولهم الخضوع لزعامته بمحض اختيارهم كان هو الأساس الواقعي الذي استند عليه الرسول في تأسيس سلطاته السياسية .

وقد يرد في هذا المجال اعتراض : ان الرسول استخدم السيف في محاربة خصومه واخضاعهم لسلطته . فكيف يصح اطلاق الحكم بأن الرسول قد أسس سلطته على أساس من اختيار الناس وقناعتهم ؟ ... والجواب ، ان الرسول لم يستخدم السيف ضد خصومه الا بعد هجرته الى المدينة وتأسيس الدولة الاسلامية فيها . ومن ثم فإن استخدام الرسول للسيف كان وسيلة لتدعيم هذه الدولة وازعاف خصومها وليس وسيلة لانشاء هذه الدولة أو تأسيس سلطته السياسية فيها .

ويلاحظ ان هذه الطريقة في تأسيس السلطة السياسية استناداً الى حق النبوة قد اغلقت الى النهاية بوفاة الرسول ، لأن القرآن نص على أن الرسول محمداً هو آخر الانبياء « خاتم النبيين » : « ما كان محمد اباً احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » (١٢) وبذلك لم يعد مسموحاً لأحد أن يدعي بعد وفاة الرسول انه نبي مرسل من الله ، وان على الناس ان يخضعوا لسلطته السياسية استناداً الى رسالته الدينية . لذا فقد روى جمهور المؤرخين - عدا الشيعة - ان الرسول لم يعين أحداً ليخلفه في الحكم المسلمين بعد وفاته (١٣) وأكفى بترك القرآن والسنة ليعتصم بهما المسلمون من بعده ، ولكن المشكلة ان القرآن والسنة لم يبينوا من الذي يتولى الرئاسة من بعده ولا كيف يتم اختيار من يشغل هذا المنصب (١٤) : وقد تحير آرنولد في تعليل هذه المسألة بقوله : « لم يعين النبي خلفاً له ، ومن العبث ان نتحرى لماذا احمّل على الرغم من عبريقته في التنظيم ان يحتاط لمستقبل الجماعة الدينية الحديثة التي أسسها ، فقد ساءت صحته لمدة من الزمن قبل مرضه الاخير وربما كان

(١٢) سورة الاحزاب : ٥٠

- (*) سنعرض وناقش وجهات نظر الشيعة في بحث لاحق عن : أساليب تداول السلطة في الفكر الاسلامي . وهم يعتقدون أن الرسول قد أوصى بأن يتولى علي بن أبي طالب الحكم من بعده . (١٣) ابن هشام السيرة . مصر ١٩٥٥ ، ج ٤ ص ٦٥٣ . ابن سعد . الطبقات . بيروت ١٩٦٠ . ج ٢ ص ٢٤٦ الطبري . تاريخ ، بيروت ٩٦٥ . ج ٤ ص ١٨٠٧ - ١٨٠٨ . (١٤) فلهاوزن . يوليوس تاريخ الدولة العربية ؛ ترجمة د. محمد عبدالهادي أبوريدة . القاهرة ١٩٦٨ ص ٣٢

مشوشا في جسمه وعقله مثل (او ليفر كرومويل) فلم يتمكن من التفرغ لذلك الامر ،
ومن المحتمل ايضاً انه كان ناهضة عصره فأدرك قوة الشعور القبلي العربي الذي لا يتعرف بمبدأ الوراثة
في اشكال حياته السياسية البدائية بل كان يترك لاعضاء القبيلة أمر انتقاء أميرهم الخاص (١٥).
ان الاحتمال الاول الذي اورده آرنولد يبدو ضعيفاً ، لأن مرض الرسول لم يكن من
الشدة بحيث يمنعه من تعيين خلفه خصوصاً وانه لم يحجزه عن تكليف ابي بكر ليصلي بالناس
نياهة عنه وان يأمر المسلمين بانفاذ جيش أسامة ولو صح جدلا ان المرض قد منعه في ايامه
الاخيرة فلماذا لم يبين طوال حياته من سيخلفه والسلطة بعده ..

أما الاحتمال الثاني فهو أقرب الاحتمالات إلى القبول خصوصاً واننا نعلم بأن الرسول
لم يتسلم سلطته السياسية بصفته الشخصية وانما بصفته رسول الله .. ولما كانت صيغة الرسالة
او النبوة قد انتهت بوفاته لأنه خاتم الانبياء وأن النبوة لا تورث فتكون السلطة السياسية المنبثقة
عنها هي الاخرى غير قابلة للوراثة ، او التصرف وتعود بوفاة صاحبها إلى اصحابها
الاصليين وهم أبناء الامة ليختاروا من يولونه امورهم السياسية طبقاً لما
استقر في مجتمعهم من عرف وتقاليد في هذا المجال . يؤيد ذلك ما اكده
القرآن الكريم : « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » (١٦)
وكذلك مارواه ابن هشام من أن اباً سفيان قد اهدى دهشته من مدى قوة ملك الرسول حين
فتح مكة حينما قال للعباس : « والله يا ابا الفضل لقد اصبح ملك ابن أخيك الغداة عظيماً »
فرد عليه العباس مصححاً : « يا ابا سفيان ، انها النبوة » . « قال فنعم اذن » (١٧) . وفي ذلك
يتولى علي عبد الرازق (١٨) : « زعامة النبي عليه السلام كانت كما قلنا ، زعامة دينية ،
جاءت عن طريق الرسالة لا غير . وقد انتهت الرسالة بموته (ص) فانتهت الزعامة ايضاً
، وما كان لاحد ان يخلفه في زعامته ، كما انه لم يكن لاحد ان يخلفه في رسالته . فان كان
ولا يود من زعامة ابن اتباع النبي عليه السلام بعد وفاته ، فانما تلك زعامة جديدة غير التي
عرفناها لرسول الله (ص) » .

(١٥) ارنولد: توماس . الخلافة ترجمة جميل مجلس . دار اليقظة العربية ١٩٤٦ . ص راجع ايضاً :
Macdonald, D., B, Development of Muslim theology Beirut, 1965.p8

(١٦) سورة الاحزاب . ٤٠

(١٧) ابن هشام . السيرة . قسم ٢ . ص ٤٠٤

(١٨) الاسلام واصول الحكم . بيروت ١٩٧٢ ص ١٧٤ . راجع ايضاً :

Levy, R. The social structure of Islam, Cambridge, 1957. p.p.,,276-277

انتقال السلطة لابي بكر .

وعند وفاة الرسول (ص) يادر الانصار إلى الاجتماع في سقفة بني ساعدة - وهم بطن من الخزرج - لانتخاب من يخلف الرسول في رئاسة المسلمين . وقد كان مرشحهم هو سعد بن عباد ، زعيم الخزرج . وقد كانت حجتهم في ترشيح سعد للخلافة أنهم أنصار الله وكتيبة الاسلام ، إضافة إلى أنهم اهل المدينة وسكانها الاصلاء يعكس المهاجرين الوافدين عليها (١٩)

ولكن يلاحظ ان ترشيح سعد بن عباد للخلافة لم يحظ بالتأييد من قبل جميع الانصار . فقد كانت قبيلة الاوس تنظر بعين الريبة والحذر إلى طموحات الخزرج في تولي السلطة وتمتد جذور هذه الريبة إلى ما قبل هجرة الرسول (ص) إلى المدينة ، حيث كان الصراع عنيفاً بين القبيلتين في سبيل السيطرة والنفوذ ، حتى ان عبد الله أمي أبي احد زعماء الخزرج كان قد تصدى لمعارضة الرسول ، أثر هجرته إلى المدينة ، وقاد حركة النفاق في المدينة لانه كان يعتقد ان الرسول قد سلبه السلطة والملك الذي كان يمني نفسه بتوليته في المدينة (٢٠) وحينما بلغت اخبار اجتماع السقيفة إلى ابي بكر وعمر قررا المبادرة إلى الحضور للمشاركة في النقاش واتخاذ القرار ، وقد حضر معهما من تيسر له الحضور من المهاجرين ولم يوافق المهاجرون على حجج ترشيح سعد بن عباد للخلافة ، بل طرحوا حججاً معاكسة مفادها ان العرب لن تسلم أمرها الا للمهاجرين من قريش لانهم « اوسط العرب نسباً وداراً » (٢١) « وانهم اول من عبد الله في الارض ، وآمن بالله وبالرسول ، وهم اولياءه وعشيرته واحق الناس بهذا الامر من بعده » (٢٢) .

وقد انحاز إلى جانب المهاجرين من الانصار « اسيد بن حضير في بني عبد الاشهل » (٢٣) ورجلان آخران من الانصار هما عويم بن ساعدة ومعن بن عدي أخو بني العجلان (٢٤) ويظهر ان عموم افراد قبيلة الاوس اخذوا يميلون إلى جانب المهاجرين ، مما حمل الحباب ابن المنذر من الخزرج إلى طرح فكرة الاشتراك في السلطة مع المهاجرين في حكم الدولة

(١٩) ابن هشام ، السيرة . ج ٤ ص ٦٥٩

(٢٠) يراجع بحثنا . المنافقون في مدينة الرسول . مجلة كلية الدراسات الإسلامية . بغداد ١٩٧٣ .

ص ٤٦٩ - ٥٠٨

(٢١) ابن هشام ، السيرة . ج ٤ ص ٦٥٩

(٢٢) الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ص ١٨٤٠

(٢٣) ابن هشام ، السيرة ، ج ٤ ص ٦٥٦

(٢٤) المصدر نفسه ، ج ٤ ص ٦٦٠

الاسلامية : « منا امير ومنكم امير » (٢٥) الا ان عمر بن الخطاب رفض هذه الفكرة بحزم : « هيهات لا يجتمع اثنان في قرن ، والله لا ترضى العرب ان يؤمروكم ونبيها من غيركم » (٢٦) فكثر اللغط وارتفعت الاصوات فاقبل عمر إلى أبي بكر - لحسم الخلاف - فقال : « أهبط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعه ، ثم بايعه المهاجرون » (٢٧) .

أما الأوس فقد قالوا : « والله لئن وليتها الخزرج عليكم مرة ، لازالت لهم عليكم بذلك الفضيلة ، ولا جعلوا لكم معهم فيها نصيباً اهدأ » (٢٨) . فقاموا إلى أبي بكر فبايعوه ثم توالى الناس علىبيعة أبي بكر « فتكسر على سعد بن عبادوة وعلى الخزرج ما كانوا اجتمعوا له من امرهم » (٢٩) .

وربما كان مما سهلبيعة الناس لأبي بكر الصديق بالإضافة إلى ما تقدم آنفاً ، وإضافة إلى كبر سنه وسابقته في الاسلام وجهاده في سبيله ، ان الرسول كان قد اناه للصلاة بالمسلمين مكانه اثناء مرضه الذي توفي فيه . فقال الناس : قد رضينا لدنيانا من رضي رسول الله لدنيانا (٣٠) وقد وصف عمر بن الخطاب فيما بعدبيعة أبي بكر في اجتماع السقيفة بقوله : « انبيعة أبي بكر كانت فلتة فتمت ، وانها قد كانت كذلك الا أن الله قد وقى شرها » (٣١) ويشير الطبري إلى أنها : « كانت فلتة كفلتات الجاهلية » (٣٢) . فماذا يعني بذلك ؟ هل يعني أنها تمت بصورة تلقائية من غير ساهت تدبير وتصميم ؟ ربما .. ولكن ماذا عن الطبري بقوله : فلتة كفلتات الجاهلية ؟ ... هل ان اختيار أبي بكر تم كما كان يتم انتخاب الشيخ لدى عرب الجاهلية ؟ ...

ان هذا الاستنتاج يتلاقى مع ما ذكره آرنولد من ان انتخاب ابي بكر يعد مثالا « لعادة عربية قديمة ينتقل بحسبها منصب رئاسة القبيلة عندما يموت شيخها إلى من كان يتمتع من القبيلة بأعظم النفوذ . فينتخب كبار القبيلة احدهم لاملأ المكان الشاغر . ويكون محترماً أما لسنه او لنفوذه او لخدماته المجيدة للصالح العام . ولم يكن لديهم طريقة معقدة رسمية

(٢٥) المصدر نفسه ، ج ٤ ص ٦٦٠

(٢٦) الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ص ١٨٤١

(٢٧) ابن هشام ، السيرة ، ج ٤ ص ٦٦٠

(٢٨) الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ص ١٨٤٢ - ١٨٤٣

(٢٩) المصدر نفسه ، ج ٤ ص ١٨٤٣

(٣٠) ابن سعد : الطبقات ، ج ٣ ص ١٨٣

(٣١) ابن هشام : السيرة ، ج ٤ ص ٦٥٨

(٣٢) الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ص ١٨٤٥

للانتخاب ولم يكن ضرورياً في مثل هذه الزمرة الاجتماعية الصغيرة . وبعد اختيار الخلف كان يتسم الحاضرون يمين الولاة له واحداً اثر الآخر مصافحين اياه باليد ، (٣٣) . وهكذا كان ، ففي اليوم الثاني ، جلس أبو بكر في المسجد ليتلقى البيعة من سكان المدينة « فبايع الناس أبو بكر ببيعة العامة ، وبيعة السقيفة » (٣٤) والبيعة كما يذكر ابن خلدون « هي العهد على الطاعة كأن المبايع يهادميره على انه يسلم له النظر في أمر نفسه وامور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من امر على المنشط والمكروه » (٣٥) وبذلك خلف أبو بكر رسول الله في رئاسة الدولة العربية الاسلامية ، فأصبح خليفة رسول الله او الخليفة .

ان ساقطة اختيار أبي بكر للخلافة من قبل أغلبية الحاضرين في اجتماع السقيفة . ومبايعة أغلبية سكان المدينة له بعد ذلك . تدل على ان اختيار الخليفة قد تم بإرادة أغلبية سكان المدينة القادرين على المساهمة في الحياة العامة . ولم تكن هنالك شروط ومواصفات محددة لهم كما اشترط الفقهاء من بعد ذلك في اهل الحل والعقد . ولم يكن الاجماع شرطاً لاختيار الخليفة او مبايعته فقد انتخب أبو بكر على الرغم من معارضة سعد بن عبادة وانصاره ورغم تخلف علي بن أبي طالب ووضر بني هاشم عن البيعة فترة من الزمن ، لم تتجاوز ستة أشهر (٣٦) — على ما يروي الطبري — ربما ، بسبب اعتقاد علي بأنه احق من غيره بالخلافة لقراهته من رسول الله (ص) ، وبسبب خلاف نشب بين زوجته فاطمة وأبي بكر الصديق حول حقها في ميراث الرسول على ارجح الاقوال (٣٧) .

ان ماتقدم يدل على ان مبايعة أبي بكر بمنصب الخلافة ، لم تنعقد بمجرد مبايعة عمر ابن الخطاب وعدد قليل من الصحابة ، كما تصور بعض الفقهاء (٣٨) . بل انعقدت نتيجة موافقة أغلبية « معتبري ذلك الزمان » (٣٩) . وفي توضيح ذلك يقول الغزالي : لما بايع عمر أبو بكر بمنصب الخلافة لم تنعقد الخلافة له بمجرد بيعته ولكن : « لتتابع الايدي الى البيعة بسبب مبادرته ولو لم يبايعه غير عمر وبقي كافة الخلق مخالفين ، او انقسموا انقساماً

(٣٣) آرنولد ، الخلافة ، ص ٨

(٣٤) ابن هشام ، السيرة ، ج ٤ ص ٦٦١

(٣٥) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت ط ٣ . دار أحياء التراث العربي ص ٢٠٩

(٣٦) الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ص ١٨٢٠ - ١٨٢٥

(٣٧) الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ص ١٨٢٠ . ١٨٢٥ . طه حسين . مرآة الاسلام . مصر ١٩٥٩ ص ١٣١ - ١٣٢

(٣٨) الماوردي . الاحكام السلطانية . مصر ٩٦٠ ص ٧ .

(٣٩) الغزالي ، أبو حامد ، فضائح الباطنية ، القاهرة ١٩٦٤ ص ١٧٧

متكافئا ، لا يتميز فيه غالب عن مغلوب لما انعقدت الامامة ، فان شرط ابتداء الانعقاد قيام الشوكة وانصراف القلوب إلى المشايعة ومطابطة البواطن والظواهر على المباينة ، فان المقصود الذي طلبنا له الامام جمع شتات الاراء في مصطدم تعارض الالهواء « (٤٠) .
وهنا قد يطرح تساؤل ، اذا كان ماتقدم صحيحا ، فلماذا اقتصر اختيار الخليفة على سكان المدينة فقط ؟ ...

يبدو ان اقتصار الانتخاب على سكان المدينة دون غيرهم من أبناء الأمة الاسلامية المتواجدين خارج المدينة ، لا يرجع لامتياز خاص كانت تتمتع به المدينة او سكانها وانما يرجع الى صعوبة المواصلات في تلك العصور وضرورة اختيار الخليفة بسرعة وعدم معرفة العرب لنظام الانتخاب والتصويت كما نعرفه اليوم . لذا فقد كان يحق لأي فرد من أبناء الأمة بغض النظر عن محل اقامته في الدولة الاسلامية أن يشارك في الانتخاب لو كان متواجداً في المدينة أثناء انتخاب الخليفة ، في الوقت الذي ينقد ابن المدينة هذا الحق لو صادف وجوده خارجها أثناء الانتخاب كما حصل بالنسبة لطلحة بن عبيدالله الذي سقط حقه في « الترشيح والانتخاب » بسبب سفره خارج المدينة ، على الرغم من كونه من ضمن الستة الذين عهد اليهم عمر بن الخطاب لاختيار الخليفة من بينهم (٤١) .

وفي هذا يتمول الماوردي : وليس لمن كان في بلاد الامام على غيره من أهل البلاد فضل مزية يتقدم بها عليهم ، وانما صار من يحضر بلد الامام متوليا لعقد الامامة ، عرفا لاشراً لسبق علمهم بموته ، ولأن من يصلح للخلافة في الأغلب موجود في بلادهم (٤٢) .
أبو بكر والعهد بالخلافة لعمر بن الخطاب

يبدو أن أبو بكر الصديق كان مدر كما ان توليه الخلافة كان : « فلتة ، فتمت .. الا أن الله وقى شرها » لأنها جاءت فجأة ، من غير روية ولا تدبير . لذا فقد كان يبحث عن أسلوب لتداول السلطة يضمن عدم تعريض المجتمع لمخاطر الانقسام خصوصاً في تلك الظروف الحساسة التي كانت الجيوش الاسلامية مشتبكة فيها مع الامبراطورية الساسانية والامبراطورية البيزنطية في معارك مصيرية حاسمة .
لذا فقد فكر باختيار من يتولى الحكم من بعده قبل وفاته .

(٤٠) نفس المصدر . ص ١٧٧ :

(٤١) الطبري . تاريخ . ج ٥ ص ٣٧٨٧ .

(٤٢) الماوردي . الاحكام السلطانية . ص ٦

وكان عمر بن الخطاب أقرب الشخصيات الصالحة لهذا المنصب إلى قلبه فهو بالإضافة إلى جهاده الطويل في خدمة الاسلام ومكانته البارزة في المجتمع ، كان أول من عمل على مبايعة أبي بكر بمنصب الخلافة. وكان أقرب الأعوان إليه في حكم البلاد، حتى انه كان يحتل « موقع الوزير من الأمير » ان لم يكن أكثر من ذلك (٤٣) . فلا عجب أن وجدنا ابا بكر يتوم قبل وفاته باجراء بعض الاستشارات للعهد إلى عمر بمنصب الخلافة من بعده . فقد ذكر الطبري ان ابا بكر استشار عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان كلا على حده « لما اراد العقد » (٤٤) لعمر بن الخطاب بالخلافة فشجعا على ذلك . الا أن عبد الرحمن بن عوف تخوف من غلظة عمر فقال له ابو بكر : « ذلك لأنه يراني رقيقاً ، ولو افضى الامر إليه لترك كثيراً مما هو عليه » (٤٥) .

ثم ان ابا بكر دعا عثمان لكتابة الصحيفة التي فيها استخلاف عمر والتي اوردھا الطبري بهذا النص : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما عقده ابو بكر بن ابي قحافة إلى المسلمين أما بعد : فاني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب ولم ألكم خيراً » (٤٦) ثم اشرف ابو بكر على الناس وهو يقول : « اترتضون عمن استخلف عليكم ، فأني والله ما اللوت من جهدي الرأي ، ولا وليت ذا قرابة ، واني قد استخلفت عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا . فقالوا : سمعنا وأطعنا » (٤٧) .

ولم يستقبل استخلاف أبي بكر لعمر بالرضى من قبل جميع سكان المدينة ، بل كان هنالك من يمترض على اختيار عمر لهذا المنصب ويجهر بمعارضته فقد « دخل طلحة بن عبيدالله على أبي بكر فقال : استخلفت على الناس عمر ، وقد رأيت ما يلقي الناس منه وانت معه فكيف به اذا خلا بهم وانت لاق ربهك فسألك عن رعيتك؟ فقال ابو بكر : — وكان مضطجماً — اجلسوني . فأجلسوه . فقال لطلحة : ابالله تفرقني ؟ أو ابالله تخوفي ؟ اذا لقيت ربي ، فيسأليني . قلت : استخلفت على اهلك خير اهلك » (٤٨) . ويظهر ان معارضة طلحة لاستخلاف عمر كانت تعكس وجهة نظر قطاع ليس بالقليل من سكان المدينة . فقد اورد الطبري ان عبد الرحمن بن عوف دخل على أبي بكر فوجده مقتماً . فلما سأله عن السبب أخبره : « اني وليت امركم خيركم في نفسي . فكلكم ورم

(٤٣) فلياوزن ، تاريخ الدولة العربية ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٤٤) الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ، ص ٢١٣٧ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢١٣٧ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢١٣٨ - ٢١٣٩ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢١٣٨ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢١٤٣ - ٢١٤٤ .

اتفه من ذلك ، يزيد أن يكون الأمر له دونه « (٤٩) . غير أن عبد الرحمن بن عوف حاول التخفيف عنه بقوله : « خفض عليك رحمك الله فإن هذا يهضك في أمرك . إنما الناس في أمرك بين رجلين ، أما رجل رأى ما رأيت فهو معك . وأما رجل خالفك فهو مشير عليك . وصاحبك كما تحب . ولا نعلمك اردت الا خيراً » (٥٠) .

ويبدو أن المعارضة لاستخلاف عمر كانت تنحصر بين كبار الصحابة المتطلعين إلى شغل منصب الخلافة ، كما يوحي بذلك حديث أبي بكر لعبد الرحمن بن عوف . لذا فقد استقبل عموم الناس استخلاف عمر بن الخطاب بالطاعة والرضا .

وهنا تطرح مسألة جديرة بالمناقشة ، وهي ما قيمة عهد أبي بكر لعمر بالخلافة لو لم تستقبله أغلبية الناس والرضا ، وتبادر إلى مبايعة عمر على السمع والطاعة ؟ ... لقد أوضح الغزالي أنه لا قيمة لهذا العهد إلا إذا كان صاحبه مطاعاً ، ذا شوكة لا تظال ، ومهما مال إلى جانب مالت بسببه الجمادير ، ولم يخالفه إلا من لا يكثرث بمخالفته (٥١) . كما قرر ابن تيمية ان الامامة « ملك وسلطان ، والملك لا يصير ملكاً بموافقة واحد ولا اثنين ولا أريمة ، إلا أن تكون موافقة هؤلاء تقتضي موافقة غيرهم بحيث يصير ملكاً بذلك » (٥٢) .. ثم « أنه متى صار إماماً ، فذلك بمبايعة أهل القدرة له ، وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر إنما صار اماماً لما بايعوه ، اطاعوه ، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصير اماماً .. » (٥٣) فالتكليف القانوني لبيعة أبي بكر لعمر أو عهده له بمنصب الخلافة من بعده ، لا يعتمد في حقيقته مجرد ترشيحه له لشغل هذا المنصب . ثم أن الأمر متروك بعد ذلك لارادة أهل الشوكة أو أهل الحل والعقد الذين يتبعهم أغلبية أهل المدينة فإن باذروا للبيعة و اعلان السمع والطاعة انعقدت الخلافة للمرشح وإن لم ينحلوا ووقفوا موقف المعارضة سقط الترشيح وكان عليهم إختيار من يرضونه لشغل منصب الخلافة .

ويبدو أن هذه الطريقة في تداول السلطة لم تكن غريبة على تقاليد العرب في اختيار الرئيس . وفي ذلك يتول توماس آرنولد : « عندما تكون وضعية فرد على درجة من الرفعة تعينه ليكون الخلف النهائي لرئيس التسبيلية الراحل فإنه من الثابت أن رجلاً كهذا ، قد يحل محل الرئيس المتوفى من غير حاجة إلى مراسيم ، وعلى بقية القبيلة أن تعبر عن

(٤٩) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢١٣٩

(٥٠) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢١٤٠

(٥١) الغزالي ، فضائح الباطنية ، ص ١٧٦

(٥٢) ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية . القاهرة ٩٦٢ ، ج ١ ص ٣٦٥

(٥٣) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٦٧

موافقتها بتسميها بيمين الولاية له « (٥٤) . وهذا ما حصل فعلاً حينما عهد أبو بكر لعمر بمنصب الخلافة نظراً لمكانته الكبيرة في المجتمع الاسلامي .

الا انه من الملاحظ ان اغلبية الفقهاء وعلى رأسهم الماوردي قد اعتبروا هذه السابطة دليلاً على جواز الخلافة بم عهد الخليفة السابق وجعلوا من واجب الأمة المبادرة الى البيعة مما جعل العهد صورة من صور التعيين وليس مجرد الترشيح كما قدمنا . يقول الماوردي : « واما انعقاد الامامة بم عهد من قبله ، فهو مما انعقد الاجماع على جوازه ، ووقع الاتفاق على صحته ، لامرئ عمل المسلمون بهما ولم يتناكروهما : احدهما ان ابا بكر رضي الله عنه عهد بها الى عمر رضي الله عنه فاثبت المسلمون امامته بم عهد .. » (٥٥) .

وهكذا قدم الفقهاء بهذا التفسير - سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا - سنداً شرعياً للخلفاء الامويين والعباسيين ومن جاء بعدهم من الحكام لتداول السلطة عن طريق التعيين والوراثة وتجاهل ارادة الأمة في هذا المجال .

* بباينة عثمان :

لما طعن عمر بن الخطاب قيل له يا أمير المؤمنين لو استخلفت ، قال : من استخلف ؟ او كان ابو عبيدة بن الجراح حياً استخلفته . فان سألتني ربي قلت سمعت نبيك يقول انه أمين هذه الامة . ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته ، فان سألتني ربي قلت سمعت نبيك يقول ان سالمًا شديد الحب لله . فقال له رجل : ادلك عليه ؟ عبد الله بن عمر . فقال : فانك الله ، والله ما اردت الله بهذا ، ويحك كيف استخلف رجلاً عجز عن طلاق امرأته ، لا ارب لنا في اموركم . ما حمدتها فارغب فيها لاحد من اهل بيتي . ان كان خيراً فقد أصبنا منه . وان كان شراً فشرعنا الى عمر بحسب آل عمر ان يحاسب منهم رجل واحد ويسأل عن أمر أمة محمد . انا لقد جهدت نفسي وحرمت أهلي وان نجوت كفافاً لا وزر ولا أجراني لسعيد . وانظر فان استخلفت فقد استخاف من هو خير مني وان اترك فقد ترك من هو خير مني ولن يضح الله دينه « (٥٦)

يتضح من رواية الطبري ان عمر كان متردداً بين ترك امر الخلافة للناس ليختاروا ثم من احبوا كما فعل الرسول من قبل وبين اتباع نهج ابن بكر في العهد لاحد اصحابه بالخلافة ويبدو ان عمر بن الخطاب كان اميل الى اسلوب العهد في اختيار الخليفة ولكن المشكلة الأساسية التي كان يواجهها ان فكر لم يكن مستقراً على الشخص الذي يستطيع ان يمهد اليد بثقة واطمئنان . ذلك انه كان يريد ان يمهد الى ابي عبيدة بن الجراح بالخلافة ، ولكن

(٥٤) آر نولد . الخلافة ، ص ٨

(٥٥) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ١٠

(٥٦) الطبري ، تاريخ ، ج ٥ ص ٣٧٧٦ - ٣٧٧٧

ابا عبيدة كان قد توفي. ولا بد لنا هنا ان نتذكر موقف ابي عبيدة المتضامن مع عمر اثناء اجتماع السقيفة في ترشيحه ومبايعته لابي بكر لفهم بعض حماسه له .
كما كان يميل لشخص ثان هو الاخر قد توفي وهو سالم مولى ابي حذيفة ليعهد اليه بالخلافة ولأن سالمًا شديد الحب لله« ولكن يلاحظ ان ما ذكر عن اتجاه عمر في العهد لمولى غير قرشي بالخلافة رغم انسجامه مع توجهات القرآن الكريم: « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » يتناقض مع ما ينسب إلى ابي بكر الصديق في اجتماع السقيفة من أنه عارض ترشيح الانصار لسعد بن عباد لمنصب الخلافة بحجة أن الرسول (ص) قد قال : الائمة من قريش « (٥٧) فهل يعقل ان يفكر عمر بان يعهد لشخص بمنصب الخلافة خلافاً لاوامر الرسول ؟ ... وكيف يحارض عمر انتخاب احد زعماء الانصار لمنصب الخلافة بحجة ان قريشاً احق بالخلافة من الانصار ليأتي بعد ثلاثة عشر عاماً ليفكر باسناد منصب الخلافة إلى أحد موالى قريش لانه شديد الحب لله ؟

يبدو أن ما نسبه الطبري لعمر بن الخطاب فيما يخص تفكيره للعهد إلى سالم بالخلافة هو من وضع الموالى لتثبيت حقهم في المساواة مع العرب .
ولمواجهة مانسبته قريش من احاديث إلى الرسول (ص) في تثبيت حقها في الخلافة دون غيرها من العرب والمسلمين .

كذلك يلاحظ ان الحوار الذي اوردته الطبري بين عمر بن الخطاب والرجل الذي اقترح عليه العهد لابنه عبدالله بالخلافة يشكل رداً قوياً على معاوية وغيره من الخلفاء الامويين والعباسيين الذين ساروا على قاعدة العهد لابنائهم بمنصب الخلافة . فهل هذا الحوار هو الآخر من وضع العصور المتأخرة ؟ ... ربما كان ذلك وان كان من غير المستبعد على عمر ان يتخذ مثل هذا الموقف خصوصاً وان ابنه عبدالله كان ضعيفاً مما يجعله غير اهمل لشغل هذا المنصب الخطير .

لقد وجد عمر ان خير حل للخروج من المأزق الذي كان يعيشه في اللحظات الاخيرة من حياته ومن أجل الا يتحمل مسؤولية الخلافة « حياً وميتاً » ان يعهد إلى سنة اشخاص ليختاروا من بينهم من يشغل منصب الخلافة وهم علي بن ابي طالب وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص والزبير بن العوام وطلحة بن عبيدالله . وقد دعاهم جميعاً عدا طلحة الذي كان في سفر وخاطبهم بقوله : « اني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ولا يكون هذا الامر الا فيكم ، وقد قبض رسول الله (ص) وهو عنكم

(٥٧) الماوردي . الأحكام السلطانية . ص ٦

راض . اني لا أخاف الناس عليكم ان استقمتم ولكي اخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم فيختلف الناس » (٥٨) ثم حدد لهم طريقة الانتخاب بقوله : « فاذا مت فتشاوروا ثلاثة أيام . وليصل بالناس صهيب . ولا يأتين اليوم الرابع الا وعليكم امير منكم . ويحضر عبدالله بن عمر مشيراً ولا شيء له من الامر وطلحة شريككم في الامر فان قدم في الايام الثلاثة فاحضروه امركم وان مضت الايام الثلاثة قبل قدومه فاقضوا امركم » (٥٩)

وقد ذكر الطبري ان عمر بن الخطاب قال لابي طلحة الانصاري : « يا أبا طلحة ان الله طالما أعز الاسلام بكم ، فاختر خمسين رجلاً من الانصار فاستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم ، وقال للمقداد بن الاسود اذا وضعتوني في حفرتي فاجمع هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم . وقال لصهيب صل بالناس ثلاثة أيام وادخل علياً وعثمان والزبير وسعدا وعبدالرحمن بن عوف وطلحة ان قدم واحضر عبدالله بن عمر ولا شيء له من الامر ، وقم على رؤوسهم فان اجتمع خمسة ورضوا رجلاً وابي واحد فاشدخ راسه او اضرب راسه بالسيف ان وافق اربعة فرضوا رجلاً منهم وابي اثنان فاضرب رؤوسهما ، فان رضي ثلاثة رجلاً منهم وثلاثة رجلاً منهم فحكموا عبدالله بن عمر فأبي فريتين حكم له فليختاروا رجلاً منهم . فان لم يرضوا بحكم عبدالله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف واقناروا الباقين ان رضوا عما اجتمع عليه الناس » (٦٠)

ويلاحظ الباحث ان جميع الستة الذين عهد اليهم عمر لاختيار الخليفة من بينهم كانوا من قبيلة قريش مما يدل على تفرد هذه القبيلة بالسلطة السياسية وتضائل دور الانصار في هذا المجال بعد أن لعبوا دوراً كبيراً في نصرته الاسلام وتثبيت دعائمه . كما لا يظهر في هذه المرحلة اثر ملوس لقبيلة القبائل العربية او الامصار الاسلامية في هذا المجال . ويظهر من استقراء النصوص التي اوردها الطبري ان عمر بن الخطاب كان ميالاً للعهد بمنصب الخلافة إلى عبدالرحمن بن عوف دون غيره ولكن زهد عبدالرحمن في هذا المنصب على ما ينسب له الذي جعل عمر يمهده إلى السنة بهذا الامر ويوصي بترجيح الجانب الذي فيه عبدالرحمن بن عوف في حالة الانقسام . فقد اشار الطبري إلى أن عمر أدها دعا عبدالرحمن بن عوف إلى داره بعد اصحابه فقال له : « اني أريد ان أعهد اليك . فقال يساً أمسير

(٥٨) الطبري ، ج ٥ ص ٣٧٧٨

(٥٩) نفس المصدر ، ج ٥ ص ٣٧٧٨ - ٣٧٧٩

(٦٠) نفس المصدر ، ج ٥ ص ٣٧٧٩ - ٣٧٨٠

المؤمنين ، نعم ان أشرت علي قبلت منك . قال وما تريد ؟ قال انشدك الله ، أشير علي بذلك ؟ قال اللهم لا . قال والله لا ادخل فيه أبداً . قال فهب لي صمتاً حتى أعهد إلي النفر الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض » (٦١) .

ويبدو ان عمر كان يحس حدة المنافسة على منصب الخلافة بين بنية المرشحين ويخشى عواقب انتسامهم على وحدة الامة الاسلامية لذا فقد اوصاهم بالوحدة وعدم التفرق كما وضع مجموعة من الاجراءات والضوابط التي تحول دون الانقسام وتمنع تفاقمه في حالة وقوعه كما هو واضح من النصوص التي وردت آنفاً .

وقد ظهر جلياً ان المناقشة على منصب الخلافة كانت تنحصر بين بيتين من بيوتات تريمس هما بنو هاشم يتزعمهم علي بن ابي طالب وبنو امية يتزعمهم عثمان بن عفان . وترجع جذور المنافسة بين هذين البيتين إلى أيام الجاهلية ثم امتدت حين ظهور الاسلام اذ اتخذ بنو امية موقف المعارضة من الدعوة الاسلامية بقيادة ابي سفيان الذي تولى زعامة المشركين في مكة عامة بينما وقف بنو هاشم بقيادة ابي طالب موقف المتعاطف والمساند للدعوة . لقد كان انتصار الاسلام على مشركي مكة والجزيرة العربية بمثابة انتصار لبني هاشم وخذلان لبني امية . ولكن بنو امية لم يستسلموا للاسواق فسرعان ما احتقروا الاسلام وركبوا الموجة الصاعدة حتى برز من بينهم رجال احتلوا مراكز مرموقة في عهد ابي بكر وعمر كما عاوية بن ابي سفيان الذي اصبح والياً على الشام ويزيد بن ابي سفيان الذي كان احد قادة جيوش حرب الردة والفتح الاسلامي (٦٢) .

وقد كان من اسباب تقدم بني امية على بني هاشم تمسكهم بشؤون الحكم والسياسة منذ الجاهلية اضافة إلى غناهم ونشاطهم في حقل التجارة مما ساعدهم على توثيق صلاتهم مع الناس واحتلالهم مواقع مؤثرة في المجتمع . فلا غرابة ان وجدنا اغلبية المرشحين لمنصب الخلافة ينحازون إلى عثمان بن عفان مرشح بني امية للخلافة ويتخلون عن علي بن ابي طالب مرشح بني هاشم .

لقد كان علي يحس بهذا الاتجاه منذ البداية لذا فقد خاطب قومه بقوله : « ان اطيع فيكم فومكم لم تؤهروا ابداً . وتلقاه العباس فقال : عدلت عنا ، فما علمك ؟ قال : قرن بي عثمان ، وقال : كونوا مع الأكثر ، فان رضي رجلاً رجلاً ، ورجلاً رجلاً فكونوا مع الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف . فبعد لا يخالف ابن عمه عبدالرحمن وعبد الرحمن صهر عثمان ، لا يخلفون فيولياها عبدالرحمن عثمان او يولياها عثمان

(٦١) المصدر نفسه : ج ٥ ص ٣٧٢٤ - ٣٧٢٥

(٦٢) فلهاوزن ، تاريخ الدولة العربية ص ٣٩

عبد الرحمن . فلو كان الاخران معي لم ينفعاني ، بله اني لا أرجو إلا أحدهما (٦٣)
فلما توفي عمر واخرجت جنازته اجتمع المرشحون للخلافة عدا طلحة الذي كان في
سفر ليختاروا من بينهم خليفة « فتنافس القوم في الأمر وكثر بينهم الكلام » (٦٤) « فقال عبد
الرحمن أيكم يخرج منها نفسه ويتقلدها على أن يوليها أفضلكم ؟ فلم يجبه أحد فقال :
فأنا أنخلع منها . فقال عثمان أنا أول من رضي فيني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : أمين في الأرض أمين في السماء . فقال القوم قد رضينا ، وعلي ساكت فقال
ما تقول يا أبا الحسن قال : أعطني موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى ولا تخص ذا رحم
ولا تألو الامة . فقال أعطوني موثيقكم على أن تكونوا معي على من يدل (وغير وان ترضوا
من اخترت لكم على ميثاق الله أن لا أخص ذا رحم لرحمه وآلو المسلمين) فأخذ منهم
ميثاقاً واعطاهم مثله . فقال لعلي : انك تقول اني أحق من حضر بالأمر لقرابتك (وسابقتك
وحسن أثرك في الدين . لم تبعد ، ولكن رأيت لو صرف هذا الأمر عنك ، فلم) تحضر
من كنت ترى من هؤلاء الرهط أحق بالأمر . قال : عثمان . وخلا بثمان فقال : تقول
شيخ من بني عبد مناف وصهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه لي سابقة وفضل .
لم تبعد ، (فلن يصرف هذا الأمر عني . ولكن لو لم تحضر ، فأبي هؤلاء الرهط تراه أحق
به ؟ قال : علي . ثم خلا بالزبير فكلمه بمثل ما كلم به علياً وثمان فقال : عثمان . ثم
خلا بسعد فكلمه فقال : عثمان (٦٥)

يتضح مما تقدم أن أهل الشورى كانوا مجمعين على اختيار عثمان واستبعاد علي . ولكن
على الرغم من ذلك فقد بقي عبد الرحمن ثلاثة أيام « يلقي أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن وافى المدينة من امراء الأجناد واشراف الناس يشاورهم ولا يخلو برجل
إلا أمره بثمان حتى إذا كانت الليلة التي يستكمل في صبيحتها الأجل » (٦٦) . دعا الناس
للاجتماع بعد صلاة الصبح في المسجد . « فاجتمعوا حتى التج المسجد بأهله فقال : أيها
الناس أن الناس قد أحبوا أن يلحق أهل الأمصار بامصارهم وقد علموا من أميرهم . فقال
سعيد بن زيد : انانراك لها أهلاً فقال : اشيروا علي بنير هذا . فقال عمار : إن اردت
أن لا يختلف المسامون فبايع علياً . فقال المقداد بن الأسود ، صدق عمار أن بايعت علياً
قلنا سمعنا واطعنا . قال ابن أبي سرح : إن اردت أن لا تختلف قریش فبايع عثمان . فقال
عبد الله بن أبي ربيعة صدق ، إن بايعت عثمان قلنا سمعنا واطعنا . فشم عمار بن أبي سرح

(٦٣) الطبري ، ج ٥ ص ٣٧٨٠

(٦٤) الطبري ، ج ٥ ص ٣٧٨٢

(٦٥) المصدر نفسه ، ج ٥ ص ٣٧٨٢ - ٣٧٨٣ .

(٦٦) المصدر نفسه ، ج ٥ ص ٣٧٨٣

وقال مبي كنت تنصح المسلمين . فتكلم بنو هاشم وبنو أمية .

فقال عمار أيها الناس أن الله عز وجل أكرمنا بنبيه واعزنا بدينه فأني تصرفون هذا الأمر عن أهل بيت نبيكم فتمال رجل من بني مخزوم . لقد عدوت طورك يا ابن سمية ، وما أنت وتأمير قريش لأنفسها فقال سعد بن أبي وقاص يا عبد الرحمن أفرغ قبل أن ينتن الناس . فقال عبد الرحمن : أني قد نظرت وشاورت فلا تجهلن أيها الرهط على أنفسكم سيلا . ودعا علياً فقال : عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفين من بعده . قال : أرجو أن أفعل ، وأعمل بمباغ علمي وطاقتي ودعا عثمان فقال له مثل ما قال لعلي قال : نعم ، فبايعه . فقال علي : حبوته حبوده . ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا ، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون ، والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر اليك . والله كل يوم هو في شأن . فقال عبد الرحمن يا علي لا تجهل على نفسك سيلا فإني قد نظرت وشاورت الناس فإذا هم لا يعدلون بعثمان « (٦٧) » وتقدم طلحة في اليوم الذي يبيع فيه عثمان . فقيل له بايع عثمان فقال : أكل قريش راض به قال نعم . فأتى عثمان فقال له عثمان أنت على رأس أمرك أن ابوت رددتها . قال أتردها قال نعم . قال أكل الناس بايعوك قال نعم . قال قد رضيت ، لا أرغب عما تد أجمعوا عليه وبايعه « (٦٨) » .

وقد أورد الطبري تعليلاً لسبب اجماع الناس على مبايعة عثمان دون علي على لسان علي بن أبي طالب نفسه : « إن الناس ينظرون إلى قريش وقريش تنظر إلى بيتها . فتقول إن ولي عليكم بنو هاشم لم تخرج منهم أبداً . وما كانت في غيرهم من قريش تداولتموها بينكم » (٦٩) .

فالمدافع إذاً هو حرص العرب طبقاً لتقاليدهم القديمة على عدم حصر الرئاسة في بيت واحد مهما كان ذلك البيت وجعل الرئاسة انتخابية يتداولها الناس طبقاً لكفائتهم وخدماتهم للمجتمع (٧٠) .

وهكذا فقد اتبع عمر اسلوباً وسطاً في نقل الساطة بين الاساب الذي اتبعه الرسول حين ترك الأمر للناس يرأون عليهم من أئبرار بين الاساب الذي اتبعه أبو بكر حين عهد

(٦٧) المصدر نفسه ، ج ٥ ص ٣٧٨٥ - ٣٧٨٧

(٦٨) المصدر نفسه ج ٥ ص ٣٧٨٧

(٦٩) المصدر نفسه ، ج ٥ ص ٣٧٨٧

(٧٠) من حسين ، الفتنة الكبرى ، (عثمان) مصر ١٩٦٦ ، ص ١٥٢ .

لشخص محدد بالذات بمنصب الخلافة . « فهي أقرب إلى الشورى من الطريقة الثانية » (٧١) وإن كانت في مجملها تعتبر اسلوباً من أساليب العهد .
وقد أشار المستشرق الايطالي كيتاني إلى « أن تعيين عمر لجماعة من الناخبين انما كان بدعة الأزمنة المتأخرة لتبرير العملية التي سيطرت طوال العصر العباسي وهي اعلان خلافة ولي العهد من قبل الخليفة أمام كبار الدولة الذين يتسمون بمين الولاء للملك الجديد ثم ينبع ذلك اعلان عام يابعه على الناس وبنتيجة الانتخاب ويوافق عليه بالتهليل » (٧٢) يبدو للباحث أن واقعة تعيين عمر لجماعة من الناخبين من الوقائع التاريخية الثابتة طقياً لما أورده المصادر المعتمدة كتاريخ الطبري ، وبالتالي فلا يمكن أن تكون بدعة الأزمنة المتأخرة . وإنما الذي يمكن اعتباره بدعة الأزمنة المتأخرة لتبرير ولاية العهد التي سادت طوال العصر العباسي هو تفسير هذه الواقعة الذي قدمه الفقهاء والذي يتشعب بانعقاد الخلافة بصورة شرعية بمجرد العهد من الخليفة السابق لمن يخلفه في هذا المنصب ، وعدم اعطاء وزن حقيقي لارادة الامة في الانتخاب والبيعة كما قدمنا .

« مثل عثمان ومبايعة علي بالخلافة :

يروى البلاذري انه : « لما ولي عثمان عاش اثني عشرة سنة اميراً فمكث ست سنين لا ينتم الناس عليه شيئاً وانه لاجب الى قريش من عمر لشدة عمر ولبن عثمان لم ورفقه ٣٣ . ثم تواني في امرهم واستعمل اقاربه واهل بيته في الست الآواخر واهملهم وكتب لمروان بن الحكم بخمس افريقية واعطى اقاربه المال وتأول في ذلك الصلة التي امر الله بها . واتخذ الاموال واستسلف من بيت المال مالا . وقال ان ابا بكر وعمر تركا من هذا المال ما كان دماً واني آخذه فأصل به ذوي رحمي فأنكر الناس ذلك عليه » (٧٣)

وقد لقيت هذه المآخذ على ما يبدو صدى عميقاً في نفوس الانصار من اهل المدينة وعموم العرب من سكان الانصار وعلى الاخص اهل مصر والعراق . كما تجاوب مع الناقدين لعثمان كبار الصحابة من المهاجرين وعلى رأسهم علي بن ابي طالب وطلحة والزبير لاحتسابهم بن الخليفة قد تجاوزهم ولم يمد يدهم عليهم في تسيير امور الدولة (٧٤) ومن ثم نلاحظ

(٧١) د. حسن ابراهيم علي ابراهيم ، النظم الاسلامية ، مصر ١٩٣٩ ، ص ٤٦

(٧٢) آر نولد ، الخلافة ، ص ٨ - ٩

(٧٣) البلاذري ، أنساب الأشراف ، القدس ، ج ٥ ص ٢٥

(٧٤) فلهاوزن ، تاريخ الدولة العربية ، ص ٣٩ - ٥٠

أنه حين توجه الثائرون على عثمان من المصريين والذين كانوا عددهم في حدود ٥٠٠ شخصاً مع من يؤازرهم من أهل الكوفة والبصرة إلى المدينة لم يلتقوا مقاومة تذكر حتى تم لهم قتل عثمان والسيطرة على المدينة (٧٥). وربما كان من الغريب أن تشير إلى أن الدولة التي قضت على الامبراطورية الساسانية ودحرت الامبراطورية البيزنطية لم يكن لرئيسها حرس خاص يتولى حمايته والدفاع عنه وقت الملمات .

وهكذا سقطت المدينة في قبضة الثائرين على عثمان واصبح رئيس الدولة الجديد علي بن أبي طالب بحكم الاسير في أيديهم بوضوح ذلك جوابه لمن طالبه بإقامة الحد على قتلة عثمان: « كيف أصنع يوم يملكونا ولا يملكونهم ، هاهم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم وثابت اليهم اعرابكم وهم خلالكم يسوءونكم ماشاؤوا . فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون؟ » (٧٦) وربما كان هذا الوضع هو السبب الذي كان يتفكر وراء تردد علي في قبول منصب الخلافة حينما عرض عليه بعد مقتل عثمان على الرغم من تطلعه اليه منذ زمن بعيد : ذلك أن قبول منصب الخلافة في هذا الظرف يعني قبول مطالب الثائرين على عثمان والسير وفق توجيههم . وقد كان هذا هيباً لو تم لهم نخلع عثمان بشكل سلمي ، أما وقد تلطخت أيديهم بدمائهم فمجاراتهم والتعاون معهم في منتهى الخطورة . لذا فقد روى الطبري أن المدينة وتمت «خمسة أيام وأميرها الغافقي بن حرب يلتمسون من يجيبهم إلى القيام بالأمر فلا يجدونه . يأتي المصريون علياً فيختبئ منهم ويلوذ بحيطان المدينة فإذا لقوه باعدهم وتبرأ منهم ومن مقاتلتهم مرة بعد مرة » (٧٧) فلما كان يوم الخميس على رأس خمسة أيام من مقتل عثمان (رض) جمعوا أهل المدينة . فلما اجتمعوا لهم قال لهم أهل مصر أنتم أهل الشورى ، وأنتم تعقدون الامامة ، وأمركم عاجز على الأمة فانظروا رجلاً تنصبونه ونحن لكم تبع فقال الجمهور علي بن أبي طالب ، نحن براضون (٧٨) فقالوا : «دونكم يا أهل المدينة فقد أجلناكم يومين فوالله لئن لم تفرغوا لنقتلن غداً علياً وطلحة والزبير وأناساً كثيراً فغشي الناس علياً فقالوا نبايئك فقد تسمى ما نزل بالاسلام وما أوتينا به من ذوي القرى فقال علي : دعوني والتمسوا غيري فانا مستقبلون أمراً له وجوه وله الوان لا تقوم له القلوب

(٧٥) البلاذري . ج ٥ ص ٦١

(٧٦) الطبري ، تاريخ ، ج ٦ ص ٣٠٨٠

(٧٧) المصدر نفسه ، ج ٦ ص ٣٠٧٣

(٧٨) المصدر نفسه ، ج ٦ ص ٣٠٧٥

ولا تثبت عليه العقول. فقالوا نشدك الله الا ترى ما ترى الا ترى الفتنة، الا تخاف الله، فقال قد اجبتكم لما ارى واعلموا ان اجبتكم ركبت بكم ما اعلم وان تركتموني فانما انا كأحدكم الا اني اسمعكم واطوعكم لمن ولينموه أمركم ، ثم افترقوا على ذلك واتعدوا الغد « (٧٩) حيث تمت البيعة لعلي في المسجد من قبل الثائرين على عثمان واهل المدينة وكبار المهاجرين وعلى رأسهم طلحة والزبير اللذين بايما مكرهين (٨٠).

وفي رواية اخرى ان اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم اتوا علياً في منزله فقالوا: هذا الرجل قد قتل ولا يد للناس من امام ولا نجد اليوم احداً احق بهذا الامر منك، لا اقدم ساوئمة ولا اقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال لاتفعلوا فاني اكون وزيراً خيراً من ان اكون أميراً فقالوا لا والله ما نحن بفاعلين حتى نبايملك. قال ففي المسجد فان بيعتني لاتكون خفياً ولا تكون الا عن رضى المسلمين « (٨١) . وقد اوحى هذه الرواية - على ما يبدو - لبعض الباحثين ان البيعة لعلي كانت في نفس اليوم الذي قتل فيه عثمان (٨٢) .

ولكن هذا الاستنتاج الضمني تدفعه الرواية الصريحة التي اوردها الطبري والتي تؤكد ان البيعة لعلي لم تتم الا بعد بضعة ايام من مقتل عثمان كما قدمنا .

الصراع بين علي ومعاوية : -

وهكذا انتخب علي بن ابي طالب لمنصب الخلافة ، وتمت له البيعة ، ولكن البيعة لعلي لم تأت في ظروف هادئة مواتية ، بل جاءت في ظروف عصبية للغاية ، حيث ان مقتل عثمان - كما يتردد فلها وزن - يعتبر « حادثاً حاسماً لا يكاد يدانيه في خطره حادث آخر في التاريخ الاسلامي ، فمنذ ذلك الحين صار للسيف القول الفصل في أمر رئاسة الحكومة الثيوقراطية ، وفتح باب الفتنة ولم ينسد بعد ذلك ابداً انسداداً تاماً « (٨٣) . اما القوى التي جاءت بعلي لمنصب الخلافة وقدمت له البيعة ، فقد كان علي رأسها الثائرون على عثمان من عرب الامصار الذين لم يكن لهم دور يذكر في المبايعة للخلفاء الذين سبقوا علياً . أما قريش التي لعبت الدور الأكبر في اختيار الخلفاء السابقين

(٧٩) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٠٧٦

(٨٠) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٠٧٦ ، راجع أيضاً البلاذري ج ٥ ص ٧٠

(٨١) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٠٦٦ - ٣٠٦٧

(٨٢) فلها وزن ، تاريخ الدولة العربية ، ص ٥١

(٨٣) فلها وزن ، تاريخ الدولة العربية ص ٥٠

فقد تلاشي دورها في هذه الظروف ، لأن الثورة على عثمان كانت بمثابة الثورة على بني أمية وحلفائهم مما جعلهم يهربون من المدينة أو يتوارون عن المسرح الى حين (٨٤) . كما ان بعض كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار - حتى الناقدين منهم لعثمان - شعروا بالأم وانقباض شديدين نتيجة للظروف التي قتل فيها عثمان . ولان الخليفة الجديد « تلقى البيعة وسلطان الخلافة من ايد غير بريئة من الأثم » (٨٥) فاندفعوا لمعارضة علي وكان على رأسهم طلحة والزبير وعائشة ام المؤمنين (٨٦) .

لقد واجه علي حال توليه الخلافة موقفا في غاية الحرجة ، فقد كان كبار الصحابة وعلى رأسهم طلحة والزبير يطالبون باقامة الحد على قتله عثمان وكان دويجيبهم : « كيف اصنع بتوم يملكونا ولا نملكهم » (٨٧) . وكان قتله عثمان يطالبون بعزل عمال عثمان على الامصار لأنهم أحد أسباب النقيمة على عثمان ... وكان واضحاً انه لو استجاب لهذا المطلب في هذه الظروف فستشدد المعارضة له وسيتهم بانه مع قتله عثمان .

ويبدو ان علياً لم يجد بداً من الاستجابة لمطالب الثائرين على عثمان ، فقام بنزل ولاية عثمان ، وعلى رأسهم معاوية بن ابي سفيان (٨٨) . وبذلك تباورت المعارضة لعلي في جبهتين : الجبهة الاولى يتزعمها طلحة والزبير وعائشة مع انصارهم من أهل البصرة والجبهة الثانية يتوודה معاوية بن ابي سفيان من بلاد الشام .

وهكذا قدر لعلي ان يتمضي فترة خلافته التي امتدت حوالي خمس سنوات في حرب أهلية ، بدأت في معركة الجمل واستمرت بعد ذلك مع معاوية الذي رفض مبايعة علي وأخذ يتهمه بالاشترك في قتل عثمان ، مما حمل علي على تجريد حملة لمحاربه . وقد تقابل الجيشان في موقعة صفين التي كادت ان تكون لصالح علي لولا ان بلأ معاوية الى رفع المصاحف مطالباً بالتحكيم استناداً الى كتاب الله (٨٩) .

لقد احدث هذا الطلب انقساماً في جيش علي ، مما حملة على قبول التحكيم من اجل المحافظة على وحدة جنده (٩٠) . غير ان ذلك لم يحقق له ما أراد، بل زاد في انقسامهم

(٨٤) الطبري ، تاريخ ، ج٦ . ص ٣٠٧٥

(٨٥) فليهاوزن ، تاريخ الدولة العربية ٥١

(٨٦) الطبري ، تاريخ ، ج٦ ص ٣٠٧٠

(٨٧) المصدر نفسه ، ج٦ ص ٣٠٨٠

(٨٨) المصدر نفسه ، ج٦ ص ٣٠٨٢ - ٣٠٨٦

(٨٩) المصدر نفسه ، ج٦ ص ٣٣٢٩

(٩٠) المصدر نفسه ، ج٦ ص ٣٣٢٩ - ٣٣٣٦

حتى وصل الأمر ببعضهم إلى الخروج عليه متهمين إياه بالكفر لأنه شك في حقه بالخلافة، فسدوا بالخوارج، وراحوا يشنون الحرب ضد علي ومعاوية معاً « (٩١) .

أما نتيجة التحكيم . فقد جاءت في غير صالح علي . إذ اتفق أبو موسى الأشعري - ممثل علي - مع عمرو بن العاص - ممثل معاوية - على خلع علي من منصب الخلافة والرجوع إلى الأمة لاختيار من ترصاه خليفة لها مما قوى مركز معاوية وجعل أتباعه يبايعونه بالخلافة تباعاً وبعد فترة من الوقت . أما علي فقد رفض نتيجة التحكيم (٩٢) ، واستمر في صراعه ضد معاوية الذي أخذت قوته بالتزايد يوماً بعد آخر حتى سقط شهيداً بيد أحد الخوارج (٩٣) ، فاستقرت السلطة بيد معاوية ، وأصبح بذلك خليفة المسلمين من غير منازع (٩٤) ، وهكذا استقرت الخلافة بيد معاوية عن طريق القوة والتغلب ، ثم اكتسبت شرعيتها من خلال البيعة التي جاءت لإقرار الأمر الواقع .

معاوية والعهود لابنه يزيد :

لقد عمل معاوية على مبايعة ابنه يزيد بالخلافة من بعده . وحمل الناس على تقديم البيعة له طوعاً أو كرهاً مستغلاً نصيحة واليه على الكوفة المغيرة بن شعبة الذي قال له : « يا أمير المؤمنين قد رأيت ما كان من سفك الدماء والاختلاف بعد عثمان . وفي يزيد منك خلف . فاعقد له فان حدث بك حادث كان كهناً للناس وخلفاً منك . ولا تسفك دماء ولا تكون فتنة » (٩٥) .

والحقيقة أن العمل على تداول السلطة بصورة دائمة ، يبدأ عن دواعي الفتنة والاختلاف ، هدف جيد ومشروع . ولكن . ألم يكن أمام معاوية من طريق لتحقيقه سوى العهد لابنه يزيد ؟

لقد كان هناك أكثر من طريق . كما كان هنالك أكثر من مؤشج أو كان هدف معاوية مجرد اختيار الخليفة الصالح في حياته . في جو من الهدوء والاستقرار .

وقد عبر عن ذلك عبد الله بن الزبير حينما طالبه معاوية بالبيعة لأبيه يزيد فقال : « تخيرك بين ثلاث خصال ، قال : أعرضهين . قال : تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كما صنع أبوك أو كما صنع عمر . قال معاوية : ما صنعوا ؟ قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٩١) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٣٥٠ - ٣٣٥٣ . ٣٣٦٢ - ٣٣٩٠

(٩١) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٣٥٨ - ٣٣٦٠

(٩٣) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٤٥٧

(٩٤) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٤٥٦

(٩٥) ابن الاثير . عز الدين الكامل في التاريخ . بيروت ١٩٦٥ . ج ٣ ص ٥٠٤

ولم يستخلف أحدًا فارتضى الناس أبو بكر . قال : ليس فيكم مثل أبي بكر وأخاف الاختلاف قالوا : صدقت فاصنع كما صنع أبو بكر فإنه عهد إلى رجل من قاصبة قریش ، ليس من بني أبيه فاستخلفه ، وان شئت فاصنع كما صنع عمر ، جعل الأمر شورى في سنة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أبيه (٩٦) .

غير أن معاوية لم يتقبل هذا العرض وأصر على طلب البيعة لابنه يزيد . مما يدل على أن الأسباب التي قدمها معاوية كانت مجرد تبريرات للوصول إلى هدفه .

ولكن ما الذي كان يدعو له ذلك ؟... ربما كان معاوية واقفاً تحت تأثير أعوانه وأثرائه من بني أمية الذين روجوا مصيرهم ومصالحهم ، فكانوا حريصين جداً على ضمان استمرار سياسته في الحكم بعد وفاته . وقد كان خير ضمان الاستمرار هذه السياسة هو انتقال الخلافة إلى ابنه يزيد من بعده . كما ساعد على اقتناع معاوية بأسلوب الوراثة في الحكم عيشه في بلاد الشام التي كانت خاضعة لحكم البيزنطيين مما جعله يأثر بنظام حكمهم وأسلوبهم في الإدارة . لذا فقد خاطب عبدالرحمن بن أبي بكر مروان بن الحكم حينما طالبه بمعاوية يزيد بقوله : « ما الخيار أردتما لامة محمد ، ولكنكم تريدون أن تجعلوها هرقلية . كلما مات هرقل قام هرقل » (٩٧) .

وقد أشار فلهوزن إلى أن الضروضاء التي قامت حول بيعة معاوية لولده يزيد « لم تكن في حقيقة الحال مطابفة لسببها المزعوم ، وذلك أن حق الأمير في أن يمين من يخلفه بعد وفاته كان مقرراً . وحتى إذا كان الابن ليس هو صاحب الحق في ذلك فإنه لم يكن مجال من الأحوال محروماً منه . فاما الذي يظهر أنه لم يكن موجوداً فهو البيعة مقدماً قبل وفاة الخليفة . ولكن المسلمين كانوا إذ ذاك في أوائل تاريخهم ولم يكن ثم سنة مقررة في هذا الباب على الإطلاق . ولم يكن هناك أي نظام ، ترر لوراثة الخلافة » (٩٨) .

يبدو أن تفسير فلهوزن لهذه المسألة لا يخلو من تناقض واضطراب فكيف يشير في أول الفقرة إلى أن — حق الأمير في أن يمين من يخلفه بعد وفاته كان مقرراً — ثم يعود في نهايتها ليؤكد — أن البيعة مقدماً قبل وفاة الخليفة لم تكن موجودة — وما الفرق بين الحالتين يا ترى؟ ثم ما رأى الكاتب في عهد أبي بكر لعمر قبل وفاته ألم تكن بسعة ؟ ...

إن الذي يظهر من استقراء الحوادث أن سبب المعارضة التي جوبت بها خطوة معاوية في البيعة لابنه ، ان ابنه يزيد لم يكن أهلاً لهذا المنصب في نظر معظم سكان الاقاليم الإسلامية .

(٩٦) ابن الاثير ، عز الدين ، الكامل في التاريخ ، بيروت ١٩٦٥ ج ٣ ص ٥١٠

(٩٧) المصدر نفسه ، ج ٣ ص ٥٠٦

(٩٨) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ، ص ١٣٤

بالإضافة الى وجود بعض المنافسين الذين يشار اليهم بالبنان باعتبارهم أهلاً لمنصب الخلافة كالحسين بن علي وعبد الله بن الزبير .

وعلى الرغم من كل ماتقدم ، فقد « استمرت هذه السابفة الوراثية في الخلافة على هذا الشكل حتى الازمنة الاخيرة من العصر العباسي ، اذ كان يعلن الخليفة الحاكم خلفاً له اكبر أولاده أو أعزهم لديه اذا أثرت العاطفة والتعصب في اختياره أو يعين خيرة أقاربه ، فيقدم قسم الولاء للامير في العاصمة لولي العهد ومن ثم في مدن الدولة الاخرى . ولكننا لانجد مثالا على تعاقب الاب والابن المباشر الا نادراً ، ففي حالة الاربع والعشرين خليفة الأولين في الدولة العباسية اعقب ستة منهم فقط اولادهم وعندما تدهورت قوة الخلافة العباسية الى العدم اصبح عاماً ان يعقب الابن أباه » (٩٩) .

ان صمود قاعدة الوراثة في تداول السلطة - والتي كانت في حقيقتها تجميع بين الوراثة والتعيين - امام النقد واستمرارها في مجال التطبيق يدل على أنها كانت اكثر ملائمة لروح ذلك العصر ذي النزعة الملكية الاستبدادية ، واكثر استجابة لظروف الامبراطورية العربية الاسلامية ذات الاقاليم الشاسعة والمواصلات الصعبة من غيرها من اساليب تداول السلطة .

غير ان ماتقدم لا يعني ان قاعدة الانتخاب في تداول السلطة كانت اكثر مطابقة للتقاليد العربية والمثل الاسلامية من قاعدة الوراثة والتعيين ، حيث كان العرب في الجاهلية ينتخبون شيخ قبيلتهم من بين الرجال الاصلاء الذين تقدمهم سجاياهم الحميدة كالشجاعة والكرم والحكمة لشغل هذا المنصب كما ان الرسول حين وفاته قد ترك امر اختيار من يخلفه في منصب الرئاسة للمسلمين ، فقام سكان المدينة من المهاجرين والانصار بانتخاب ابي بكر لهذا المنصب واستمر اسلوب الانتخاب معمولاً به بصورة او باخرى طوال عهد الخلفاء الراشدين ، غير ان ممارسة الحق في الانتخاب لم تتسع في المجتمع العربي لتشمل كافة افراد الامة البالغين كما هو معترف به في ظل الانظمة الديمقراطية الحديثة ، بل انه كان مقصوراً على الرجال دون النساء وعلى الاحرار دون العبيد عند عرب الجاهلية واستمر كذلك في الاسلام مع ملاحظة ان الذين مارسوا هذا الحق في عهد الخلفاء الراشدين من الرجال هم سكان المدينة ومن يصادف وجودهم فيها أثناء الانتخاب من سكان بقية الاقاليم الاسلامية ، وذلك راجع في تقديرنا الى صعوبة وسائل الاتصال في ذلك العصر .

وعلى الرغم من تحول الخلافة الى منصب يتداول عن طريق الوراثة او التعيين منذ عهد بني أمية ، الا انه احتفظ ببعض المظاهر الانتخابية الشكلية كالبيعة وما يتصل بها من اجراءات . اما الفقهاء فقد استمر جمهورهم على تأكيد الطابع الانتخابي للخلافة بصورة عامة ، ومناقشة الشروط الواجب توفرها في الخليفة ، وفي اهل العقد والحل ، كما سنوضح ذلك في بحث لاحق .